

المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ٨ يوليو ١٩٩١

الناس والأقتصاد

إجابات لرئيس هيئة سوق المال

قل أرجو التفضل بالاحاطة بأنه فيما يتعلق بصرف الأرباح عن سنتي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ فتعلمون سيادتكم أن تحديد الأرباح - تمهيدا لتوزيعها وفقا لأحكام القانون - يرتبط بالانتهاء من اعداد الميزانية والقوائم المالية للشركات الثلاث . وقد تسلمت الهيئة بتاريخ ١٩٩١/٧/٥ الميزانيات والقوائم المشار إليها عن الفترة المالية الأولى المنتهية في ١٩٩٠/١٢/٣١ مرفقا بها تقارير مراقبي الحسابات وقامت بفحصها واختار الشركات الثلاث بملاحظاتها لاتخاذ اجراءات الدعوة لانعقاد الجمعيات العامة للشركات تمهيدا لاعتماد الميزانيات وتوزيع الأرباح في ضوء نتيجة النشاط الظاهرة بالمراكز المالية ويجدر التنويه في هذا الصدد عن أن الميزانيات وغيرها من القوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات سيتم نشرها في صحيفتين يوميتين على الأقل قبل انعقاد الجمعيات العامة للشركات الثلاث حتى يتعرف اصحاب صكوك الاستثمار على الأوضاع المالية لتلك الشركات .

والى عهد لنستكمل رد رئيس الهيئة العامة لسوق المال

عبدالرحمن عقل

عشرات الرسائل اتلقاها يوميا من المودعين بشركة السعيد للاستثمارات المالية عقب ما نشرته لرسالة الاسبوع الماضي والمتضمنة دهشة الناس حول ما تعلنه الشركة من إصدار صكوك جديدة بصرف عنها ٢٢,٥٪ تحت حساب الأرباح - ونسيت الشركة أن هذا الحساب اسمه في علم المحاسبة (حساب الأرباح والخسائر) ولكن يبدو أن الشركة تعلم الغيب وأنه لن تكون هناك أية احتمالات للخسارة فحذفت كلمة الخسائر .. وعلى كل حال ندعو الله جميعا أن يطرح البركة في كل اموال المودعين جميعهم ومثل الدهشة أن المودعين يتعجبون وهم يقرأون أن الصكوك الجديدة سوف تصرف هذه النسبة التي تفوق عائد اذون الخزانة بينما لم يهتفوا أي أرباح عن صكوكهم منذ عام ١٩٨٨ . هذا بخلاف تغيير مواعيد الصرف دون مراعاة للموعد المحدد في الصك

والمودعون في دهشتهم هذه يحملون هيئة سوق المال والجهاز المركزي للمحاسبة مسؤولية ما يجري . وقد وجهنا تساؤلات القراء الى الدكتور محمد حسن هج النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال وقد الجادنا رئيس الهيئة بإجابات عن هذه التساؤلات